مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م ـ جامعة الكويت

الاتجاهات التضخمية في دولة الكويت ومجلس التعاون الخليجي مابعد «كوفيد ١٩»

د. أماني عبد الوهاب

التقرير الاستراتيجي
العدد (٢٨)

فبراير ٢٠٢٣م

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

الاتجاهات التضخمية في دولة الكويت ومجلس التعاون الخليجي مابعد «كوفيد ١٩»

د. أماني عبد الوهاب

التقرير الاستراتيجي
العدد (٢٨)

فبراير ٢٠٢٣م

أُسس **مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت** في عام ١٩٩٤م، بوصفه مركزاً بحثياً يهتم بالبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا التي تهم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد، ومنطقة الشرق الأوسط والقضايا الدولية عموماً.

ومن هذا المنطلق يقوم المركز بشكل دوري بإصدار «**التقرير الاستراتيجي**» الذي يتناول القضايا الاستراتيجية التي تهم دولة الكويت والمنطقة. ويهدف المركز من خلال هذا التقرير إلى تقديم تحليل استراتيجي للقضايا والمستجدات المتعلقة بأمن المنطقة، ما يمكن أن يساهم في خدمة الباحثين والمهتمين في الشؤون الاستراتيجية. كما يسعى المركز من خلال هذا التقرير إلى تقديم الرؤى والتوصيات اللازمة لصناع القرار السياسي بما يخدم تحقيق المصلحة الاستراتيجية لدولة الكويت.

أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

أ. د. عثمان حمود الخضر
القائم بأعمال نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

أ. د. يعقوب يوسف الكندري
قائم بأعمال مدير المركز. نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ. د. يوسف ذياب الصقر
قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

أ. د. عبيد سرور العتيبي
رئيس قسم الجغرافيا ـ كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

أ.د. فايز منشر الظفيري
أمين عام الجامعة بالإنابة
عضو مجلس إدارة المركز

أ.د. عبدالله محمد الهاجري
القائم بأعمال عميد القبول والتسجيل
عضو مجلس إدارة المركز

مدير المركز
أ. د. يعقوب يوسف الكندري

إشراف و مراجعة
د. سالم محمد المطوع

الهيئة الاستشارية
د. محمد بدري عيد

التدقيق اللغوي
شيخة عبد الرحمن العسعوسي

التنسيق والمتابعة
ميرفت الزيني
دعاء صابر

إخراج فني و متابعة خارجية
مجد محمد فاضل عبجي

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب)
الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠، الكويت

هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ - ٢٤٩٨٤٦٥٨ (٩٦٥+)

البريد الإلكتروني Gulf_center@yahoo.com

الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى . الكويت . ٢٠٢٣م

تمهيد:

شهدت السنوات الثلاث الأخيرة المصاحبة لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) ارتفاعات قياسية غير مسبوقة لمعدلات التضخم على مستوى العالم، على نحو فاقم من التحديات الاقتصادية التي تواجهها الدول على تباين مستويات تقدمها وتطورها.

وساهمت العديد من الأسباب في تعظيم اتجاهات التضخم العالمية والوطنية، وفي مقدمتها: الحرب الروسية في أوكرانيا، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي، وانكماش القدرة الشرائية، فضلاً عن الآثار السلبية التي أفرزتها جائحة كورونا منذ بدايتها في عام ٢٠٢٠م.

في ضوء ذلك، يخصص مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية هذا العدد من سلسلة (التقرير الاستراتيجي)، لإلقاء الضوء على مظاهر وأسباب وتداعيات الاتجاهات التضخمية في دولة الكويت وبقية دول مجلس التعاون الخليجي، على الاقتصادات الخليجية، ويعرض للجهود الدولية لمكافحة ذلك، وصولاً إلى بيان السياسات المقترحة من أجل تقليص الآثار السلبية للتضخم في الوقت الراهن في دولة الكويت، والحد منها في المستقبل القريب.

مدير المركز

أ. د. يعقوب يوسف الكندري

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

الاتجاهات التضخمية في دولة الكويت ومجلس التعاون الخليجي مابعد «كورونا»

المحتويات	رقم الصفحة

ـ مقدمة ١٧

أولاً ـ الإطار النظري ١٩

ثانياً ـ اتجاهات التضخم في دولة الكويت مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي ٢٣

ثالثاً ـ أسباب التضخم في دولة الكويت ٣٦

رابعاً ـ الجهود الدولية في السيطرة على الاتجاهات التضخمية ٣٨

خامساً ـ السياسات المقترحة للسيطرة على الاتجاهات التضخمية في دولة الكويت ٤٣

ـ قائمة المراجع العربية والأجنبية ٤٧

الشكل / الموضوع	رقم الصفحة

- شكل (١): الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (على أساس سنوي) خلال الفترة من ٢٠١٣م وحتى فبراير ٢٠٢٢م..... ٢٤
- شكل (٢): الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (على أساس شهري) خلال الفترة من يناير ٢٠١٩م وحتى فبراير ٢٠٢٢م..... ٢٥
- شكل (٣): الأرقام القياسية للأسعار للمجموعات السلعية الرئيسية خلال الفترة من (٢٠١٩-٢٠٢٢)م..... ٢٦
- شكل (٤): المجموعات السلعية الأكثر نموًّا للأرقام القياسية للاستهلاك خلال عام ٢٠٢٢م مقارنة بعام ٢٠١٩م..... ٢٩
- شكل (٥): التغير السنوي في أسعار مجموعة التعليم فبراير ٢٠٢٢م... ٣٠
- شكل (٦): التغير السنوي في أسعار مجموعة الأطعمة فبراير ٢٠٢٢م... ٣١
- شكل (٧): التغير السنوي في أسعار مجموعة المشروبات فبراير ٢٠٢٢م... ٣٢
- شكل (٨): التغير السنوي في أسعار مجموعة الكساء وملبوسات القدم فبراير ٢٠٢٢م..... ٣٣
- شكل (٩): معدلات التضخم بدول مجلس التعاون الخليجي للعامين ٢٠١٦ و٢٠٢٠م..... ٣٤
- شكل (١٠): تطور أسعار البترول (الخام) عالميًّا منذ ٣ يناير ٢٠٢٢م وحتى ١١ ابريل ٢٠٢٢م..... ٤٠

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

الاتجاهات التضخمية في دولة الكويت ومجلس التعاون الخليجي مابعد «كورونا»

مقدمة:

يمكـن الاسترشـاد لقيـاس التضخـم بعـدد مـن الأرقـام القياسـية لعـل أهمهـا الرقـم القيـاسي لأسـعار المسـتهلكين باعتبـاره عنـصر أسـاسي لمتابعـة التطـور العـام للأسـعار بأسـواق التجزئـة. ويعكـس هـذا الرقـم بشـكل أسـاسي التغـيرات في القـدرة الشرائيـة للعملـة، ولتحديـد نسـب الفائـدة والسـيولة النقديـة مـن قبـل بنـك الكويـت المركـزي وكذلـك في إعـداد الحسـابات القوميـة بالأسـعار الثابتـة. وبحسـب الإدارة المركزيـة للإحصـاء[1] فـإن تـم تحديـث هـذا المـؤشر في عـام ٢٠١٧م واحتسـابه عـلى أسـاس عـام ٢٠١٣م بديـلًا عـن عـام ٢٠٠٧م. ولقياسـه تـم الاسـتعانة بالتصنيـف الـدولي COICOP وهـو الـذي يعتمـد علـى التصنيـف الاسـتهلاكي للأفـراد Classification of individual consumption by purpose حسـب الغـرض لتصنيـف سـلة سـلع الأرقـام القياسـية لأسـعار المسـتهلكين.

ويلاحـظ اتجـاه مسـتويات التضخم بالكويـت إلى الارتفاع وخاصـة الناتجة عـن صدمتـين خارجيتـين: أولهـما، صدمـة انخفـاض أسـعار المحروقـات العالميـة وهـي مـا نتـج عنهـا ارتفـاع معـدلات التضخـم خـلال العامـين ٢٠١٥ و٢٠١٦م، والثانيـة ناتجـة عـن صدمـة تداعيـات أزمـة (كوفيـد-١٩)، وهـو مـا نتـج عنهـا ارتفـاع كبـير في معـدلات التضخـم وصلـت ذروتـه خلال

١ـ (الإدارة المركزية للإحصاء، ٢٠٢٢)

عـام ٢٠٢١م، وكان مـن أبـرز اتجاهاتـه حـدوث ارتفـاع في أسـعار المـواد الغذائيـة منـذ بدايـة عـام ٢٠٢٠م، والتـي ارتفعـت إلى مسـتويات قريبـة مـن ذروة أزمـات أسـعار الغـذاء العالميـة في عامـي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ وفقًـا لمـؤشر أسـعار الغـذاء لمنظمـة الأغذيـة والزراعـة[٢]، حيـث بلغـت تقديـرات ارتفـاع أسـعار الغـذاء العالميـة بنحـو ١ ,٣٪ نتيجـة تأثـير الجائحـة عـلي قطاعـي النقـل والتخزيـن، وفقـاً لبيـان المركـز الإحصائـي لـدول مجلـس التعـاون لـدول الخليـج العربيـة، للعـام ٢٠٢٠م. وهنـاك العديـد مـن التقديـرات التـي تتنبـأ باسـتمرار الاتجـاه التصاعـدي للتضخـم بالكويـت خـلال الفـترة القادمـة، وخاصـة التوقـع بتعـافي معـدلات النمـو الاقتصـادي الناتـج عـن الاسـتمرار في الإنفـاق العـام ونمـو الائتـمان بحسـب البنـك الـدولي للعـام ٢٠٢١م. ويأتي هـذا التوقـع في ظـل التوقعـات العالميـة الخاصـة باسـتمرار الأزمـات الخارجيـة الراهنـة، والتـي يرتبـط تأثيرهـا بالعوامـل التاليـة: الانتهـاء مـن تداعيـات أزمة كوفيـد-١٩، والتـي نتـج عنهـا اختناقـات سلاسـل التوريـد العالميـة ومـدة الحـرب الروسـية الأوكرانيـة ومـدى العقوبـات الاقتصاديـة عـلى روسـيا وتأثيراتهـا عـلى أسـعار الطاقـة والغـذاء ومعـدل النمـو الاقتصـادي العالمـي.

ويلاحظ ان الكويت ليست الدولة الوحيدة التي تشهد تلك الارتفاعات في مستويات التضخم الناتجة عن تأثير الصدمات الخارجية، فقد تأثرت العديد من دول العالم وفقًا لتقديرات العديد من مؤسسات النقد العالمية. وهو ما دفع العديد من الدول إلى اتخاذ عدد من التدابير اللازمة لمكافحة تلك الاتجاهات التضخمية، والتي عادة ما ينتج عنها تأثيرات سلبية اقتصادية واجتماعية متعددة، وخاصة على مجموعات المستهلكين وأصحاب

2 - (FAO, 2020)

الدخول الثابتة والمتقاعدين. وتستهدف الدول من جراء تلك التدابير الرجوع إلى حالة التعافي، والتي يمكن قياسها في عودة المتوسط العام للأسعار أو متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي إلى المستوى الذي كان عليه في عام ٢٠١٩ [٣].

أولاً ـ الإطار النظري:

يشهد العالم حاليًّا صدمات متتالية أثرت بشكل ملحوظ على الأداء الاقتصادي العالمي، وكان من نتائجها حدوث موجة مرتفعة مستمرة من التضخم. ويمكن الاستعانة بمنحنيات العرض والطلب الكلية (AS-AD)، والذي يعد أحد أهم الأطر النظرية في المدرسة الاقتصادية التقليدية لتفسير التضخم الناتج عن الأزمات الاقتصادية الراهنة. وهنا نرصد أهم العوامل التي أثرت بشكل ملحوظ على جانب الطلب وجانب العرض وملاحظة تأثيرها على منحنيات الطلب والعرض الكلي للدولة. ويمكن رصد أربعة عوامل رئيسة ساهمت في زيادة حدة الموجة التضخمية التي يشهدها العالم حاليًّا، وتتمثل في العوامل التالية[٤]:

- ـ اختناقات سلاسل التوريد العالمية.
- ـ تحول تفضيلات الأفراد نحو سوق السلع مقابل سوق الخدمات.
- ـ تقديم محفزات مالية سخية.
- ـ صدمة ارتفاع أسعار السلع والغذاء العالمية.

3 - Error! Reference source not found.

4 - Error! Reference source not found.

ويمكن تحليل أثر العوامل السابقة على مستويات التضخم الحادثة في الوقت الراهن على النحو التالي:

١- تؤثر اختناقات سلسلة التوريد سلبًا بشكل رئيسي على منحنى العرض قصير الأجل في سوق السلع، بمعنى انتقاله إلى جهة اليسار.

٢- يساهم تحول تفضيلات الأفراد نحو سوق السلع في زيادة مستويات الطلب، وبالتالي انتقال منحنى الطلب الكلي في أسواق السلع إلى اليمين.

٣- يساهم تحول تفضيلات الأفراد عن أسواق الخدمات في خفض مستويات الطلب الكلي بسوق الخدمات، وبالتالي انتقال منحنى العرض الطلب الكلي في أسواق الخدمات إلى اليسار.

٤- يؤدي تقديم الحوافز المالية المقدمة إلى زيادة الطلب الكلي في كلٍّ من أسواق السلع وأسواق الخدمات، وبالتالي انتقال منحنى الطلب الكلي تجاه اليمين.

٥- ينتج عن صدمة ارتفاع أسعار السلع والأغذية خفض مستويات العرض الكلي، وبالتالي انتقال منحنى العرض الكلي في كل من أسواق السلع والخدمات نتيجة ارتفاع تكاليف المدخلات.

والمحصلة النهائية للتسلسل التحليلي السابق هو تسجيل زيادة كبيرة في أسعار السلع وزيادة أولية متواضعة في أسعار الخدمات.

وفيما يتعلق بالكيفية التي يمكن من خلالها مواجهة التضخم، يلاحظ أنه يتوافر لدى الأدبيات الاقتصادية والممارسات العملية العديد من السياسات النمطية لمواجهة الاتجاهات التضخمية، والتي قد تواجه بعضها استحسانًا

أو اعتراضًا من قبل المستهلكين أو مجتمع الأعمال، وذلك نظرًا لتأثيرات تلك السياسات المتشابكة والمتضاربة في نفس الوقت. وتشمل أهم تلك السياسات: (أ) السياسة النقدية والمالية الانكماشية، و(ب) سياسة دعم الأجور، و(ج) سياسات وضع حدود عليا للأسعار. من جهة أخرى، هناك عدد آخر من الأساليب الأخرى والتي يمكن ان نطلق عليها أساليب غير نمطية في كبح جماح التضخم، وتشمل: (أ) سياسات خفض الضرائب غير المباشرة (المبيعات أو القيمة المضافة)، و(ب) ضريبة الرواتب أو ضريبة الدخل التصاعدية، والتي تعني فرض قيود على معدل نمو الدخل وهو ما يقلل من نمو جانب الطلب الكلي ومن ثم منع تسارع معدلات التضخم.

وتختلف رؤيتنا لتأثير السياسات المتبعة لكبح جماح التضخم بحسب طبيعة المتأثرين بتلك السياسات. ولتوضيح ذلك، نلاحظ أن مجتمع الأعمال يرى في السياسات التقليدية لمكافحة التضخم بأنها بمثابة مسبب للركود الاقتصادي، وتعطي مناخًا عامًّا تشاؤميًّا لدى مجتمع الأعمال وفقًا لمدى تطبيقها، كما أن سياسات وضع حدود عليا للأسعار عادة ما يرفضها مجتمع الأعمال؛ لأنها تحد من قدرتهم على التنافس داخل الأسواق التنافسية، وبعض هذه السياسات لا تخدم أهدافها بشكل جيد في السيطرة على التضخم، ونخص بالذكر هنا سياسة دعم الأجور، ففي ظل افتراض وجود معدلات بطالة مرتفعة وأسواق عمل تنافسية، فإن تبني سياسات دعم الأجور من شأنها أن تزيد من معدلات البطالة السائدة، وفي نفس الوقت قد تكون مغذية للاتجاهات التضخمية. كما يرى سياسات تحديد، في المقابل يرى أصحاب المدخرات في «رفع سعر الفائدة» وسيلة لزيادة مدخراتهم، ويرى أصحاب الرواتب في سياسة

دعم الأجور وسيلة مناسبة لتعويضهم بقدر ما عن النتائج السلبية لارتفاع أسعار السلع والخدمات.

وعليه، لا يمكن الجزم بالتأثير الإجمالي لأي من سياسات كبح التضخم التي يتبعها صانع القرار إلا إذا تم إجراء تحليل دقيق كمي لصافي التأثير للسياسة المتبعة.

وبغض النظر عن التأثيرات المحتملة لسياسات السيطرة على التضخم المتسارع على مختلف أصحاب المصلحة، فإن تحليل أسبابه يعد نقطة انطلاق رئيسة للتعرف على طرق مواجهته، ومن ثم التقليل من آثارها المحتملة. وفي هذا الصدد يمكن القول أن هناك تصنيفين رئيسين لأسباب التضخم: (أ) أسباب تعزو إلى جانب الطلب الكلي داخل الاقتصاد القومي، (ب) أسباب تعزو إلى جانب العرض الكلي داخل الاقتصاد القومي. وبتحليل تلك الأسباب نلاحظ الآتي:

- **التضخم المدفوع من جانب الطلب الكلي:**

يرجع التضخم المدفوع من جانب الطلب الكلي إلى عوامل كلية خاصة بمعدلات النمو الاقتصادي المتوقعة، وتوقعات التضخم والسياسات المالية المتبعة، وحتى عوامل مرتبطة بالتفاؤل والتشاؤم من قبل المستثمرين.

- **التضخم المدفوع من جانب العرض الكلي:**

يرجع التضخم المدفوع من جانب العرض الكلي إلى عوامل كلية خاصة بمعدلات الرواتب والممارسات الاحتكارية والأزمات الخارجية.

ثانياً- اتجاهات التضخم في دول الكويت:

١- تحليل اتجاهات التضخم في دولة الكويت:

ارتفع معدل التضخم في دولة الكويت ارتفاعًا ملحوظًا خلال السنوات العشر الأخيرة مدفوعًا بالزيادة في أسعار مجموعات السلع المختلفة، وعلى وجه الخصوص أسعار السلع الغذائية والكساء والملبوسات وأنشطة الترفيه والثقافة والاتصالات والنقل ونفقات التعليم. فتشير بيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلكين على أساس سنوي إلى ارتفاع نمو المؤشر بنحو ٣,٤٪ خلال عام ٢٠٢١م، وهو ثالث أعلى معدل خلال الفترة، إضافة إلى معدلاته خلال العامين ٢٠١٥ و٢٠١٦م والتي بلغ معدل نمو المؤشر فيهما نحو ٣,٧٪ و٣,٥٪، على التوالي. كما هو موضح بالشكل التالي.

شكل (١)
الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (على أساس سنوي)
خلال الفترة من ٢٠١٣ وحتى فبراير ٢٠٢٢م

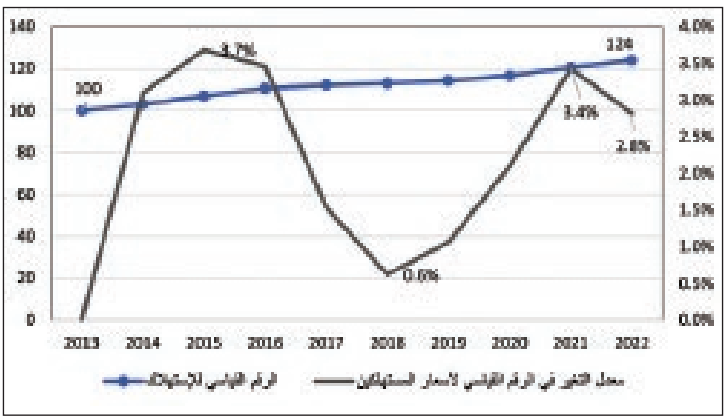

ـ ملاحظة: القيمة عام ٢٠٢٢م هي قيمة تقديرية.
ـ المصدر: بالاعتماد على بيانات (الإدارة المركزية للإحصاء، ٢٠٢٢م).

وخلال الفترة من يناير ٢٠١٩ وحتى فبراير ٢٠٢٢م أخذ الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في التزايد كاتجاه عام خلال تلك الفترة، حيث بلغ الرقم القياسي ١١٣,٤ في يناير ٢٠١٩م مقابل ١٢٤,١ في فبراير ٢٠٢٢م، وذلك مقارنة بسنة الأساس عام ٢٠١٣م.

شكل (٢)
الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (على أساس شهري)
خلال الفترة من يناير ٢٠١٩ وحتى فبراير ٢٠٢٢م

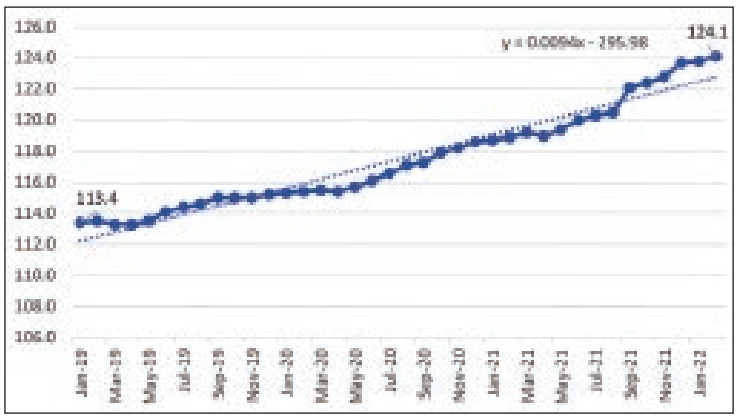

- المصدر: بالاعتماد على بيانات (الإدارة المركزية للإحصاء، ٢٠٢٢م)

وبحسب العديد من التقارير، فإن مستويات التضخم -والتي تعكس النمو في الأرقام القياسية للأسعار في دولة الكويت- قد قفزت إلى أعلى مستوياتها منذ ١٠ سنوات مدفوعة بارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل أساسي.

وقد سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلكين خلال فبراير ٢٠٢٢م، والتي بلغت قيمته ١٢٤,١ ارتفاعاً بمقدار ٤,٣٧٪ مقارنة مع فبراير للعام السابق، والتي كانت قيمته ١١٨,٩. ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى الزيادة المتحققة في بعض المجموعات الرئيسة المؤثرة، وتشمل بشكل تنازلي الآتي: مجموعة التعليم بمعدل تغير سنوي بلغ نحو ١٨,٩٥٪، ومجموعة الأغذية والمشروبات بمعدل تغير سنوي نحو ٧,٣٪، ومجموعة الكساء وملبوسات القدم بمعدل تغير سنوي ٥,٥٤٪، كما هو موضح بالأشكال التالية:

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

شكل (٣)
الأرقام القياسية للأسعار
للمجموعات السلعية الرئيسية خلال الفترة (٢٠١٩ . ٢٠٢٢م)

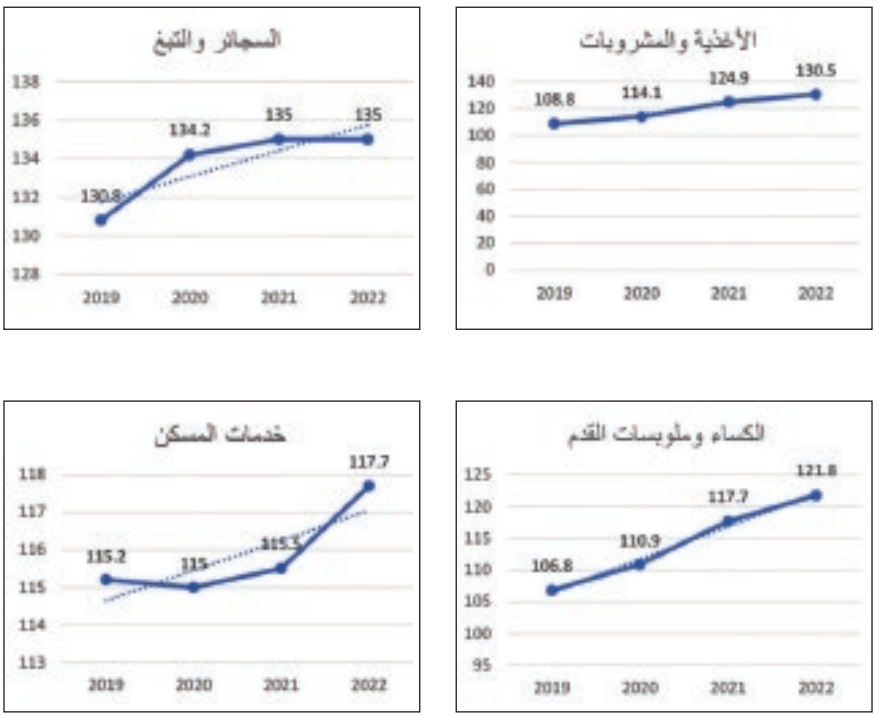

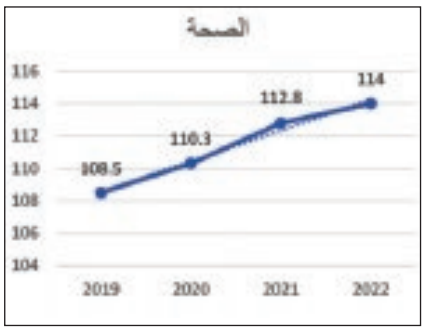

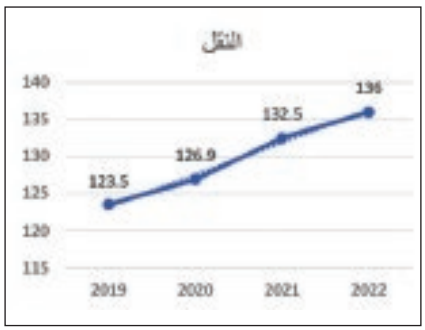

الاتجاهات التضخمية في دولة الكويت ومجلس التعاون الخليجي مابعد «كورونا»

المصدر: بالاعتماد على بيانات (الإدارة المركزية للإحصاء، ٢٠٢٢)

وتمثلت أكبر المجموعات السلعية التي حققت نموًّا ملحوظًا في الرقم القياسي للأسعار خلال الفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٢م في مجموعات: الأغذية والمشروبات والكساء وملبوسات القدم والترفيه، والثقافة، والاتصالات، والنقل. فقد حققت مجموعة الأغذية والمشروبات معدل نمو بنحو ١٩,٩٪، تليها مجموعة الكساء وملبوسات القدم بمعدل نمو بلغ نحو ١٤٪، ثم مجموعة الترفيه والثقافة بمعدل نمو نحو ١٢,٨٪، ثم مجموعتي الاتصالات والنقل بمعدل نمو نحو ١٠,٢٪ و١٠,١٪، على التوالي.

شكل (٤)
المجموعات السلعية الأكثر نمو
للأرقام القياسية للاستهلاك خلال عام ٢٠٢٢ مقارنة بعام ٢٠١٩م

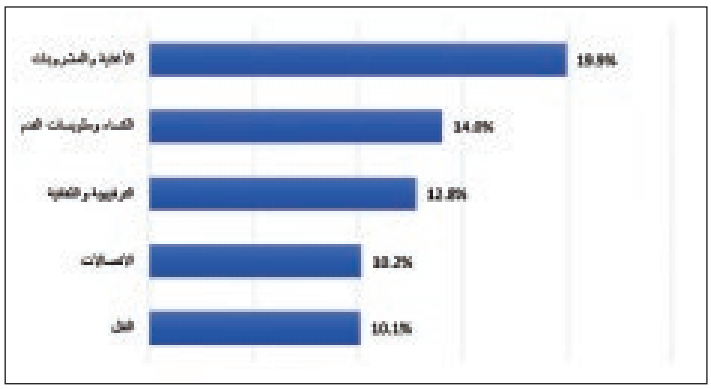

ـ المصدر: بالاعتماد على بيانات (الإدارة المركزية للإحصاء، ٢٠٢٢م)

وخلال الفترة من فبراير ٢٠٢١م إلى فبراير ٢٠٢٢م، فإن الزيادة المتحققة في الرقم القياسي لأسعار المجموعات السلعية الأكثر ارتفاعًا كانت على النحو التالي:

سجلت مجموعة التعليم ارتفاعًا في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، والذي بلغ ١٢٤,٩ في فبراير ٢٠٢٢م بزيادة نحو ٢٤,٩ نقطة مئوية مقارنة بسنة الأساس، وبمعدل تغير سنوي بلغ نحو ١٨,٩٥. وجاءت الزيادة المتحققة في فبراير ٢٠٢٢م مقارنة بشهر فبراير ٢٠٢١م نتيجة الزيادة المتحققة في مراحل التعليم المختلفة، وتحديدًا: مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي والابتدائي بمعدل تغير سنوي في فبراير ٢٠٢٢م بلغ نحو ٢٩,٣٢٪، والتعليم الثانوي بنحو ٢٠,٨٪، ومرحلة التعليم ما بعد الثانوي غير التعليم العالي بنحو ١,٥٪. بينما استقرت أسعار مرحلة التعليم العالي خلال تلك الفترة.

شكل (٥)
التغير السنوي في أسعار مجموعة التعليم (فبراير ٢٠٢٢م)

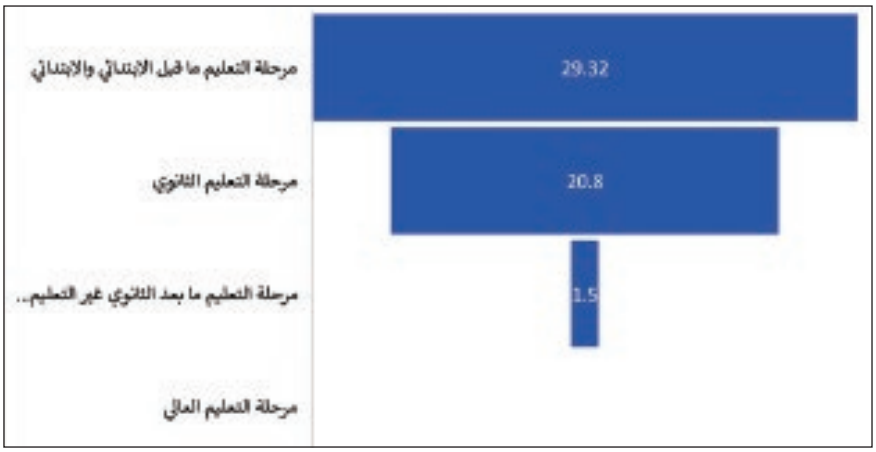

ـ المصدر: بالاعتماد على بيانات (الإدارة المركزية للإحصاء، ٢٠٢٢م)

وسجلت مجموعة الأغذية والمشروبات ارتفاعًا نتيجة ارتفاع أسعار مجموعة الأطعمة، والتي بلغ الرقم القياسي لها ١٣٢,٥ بزيادة نحو ٣٢,٥ نقطة مئوية مقارنة بسنة الأساس وبمعدل تغير سنوي في فبراير ٢٠٢٢م بلغ نحو ٧,٧٢٪. وكانت الزيادة المتحققة في فبراير ٢٠٢٢م مقارنة بشهر فبراير ٢٠٢١م مدفوعاً بالزيادة المتحققة في مجموعات الأطعمة التالية: الحبوب والخبز بمعدل تغير سنوي بلغ ١,٣٥٪، واللحوم والدواجن بنحو ١٠,٥٪، والأسماك والأطعمة البحرية بنحو١٣,٢٦٪، والألبان والجبن والبيض بنحو ٢,٦٨٪، والزيوت والدهون بنحو٢,٩٩٪، والفواكه الطازجة والمجمدة والمجففة بنحو ١٦,٦٧٪، والخضروات الطازجة والمجمدة والمجففة بنحو ٢,٩٢٪، والسكر ومنتجاته بنحو ١,٧٦٪، والمواد الغذائية الأخرى بنحو ٢,٦٪.

شكل (٦)
التغير السنوي في أسعار مجموعة الأطعمة فبراير (٢٠٢٢م)

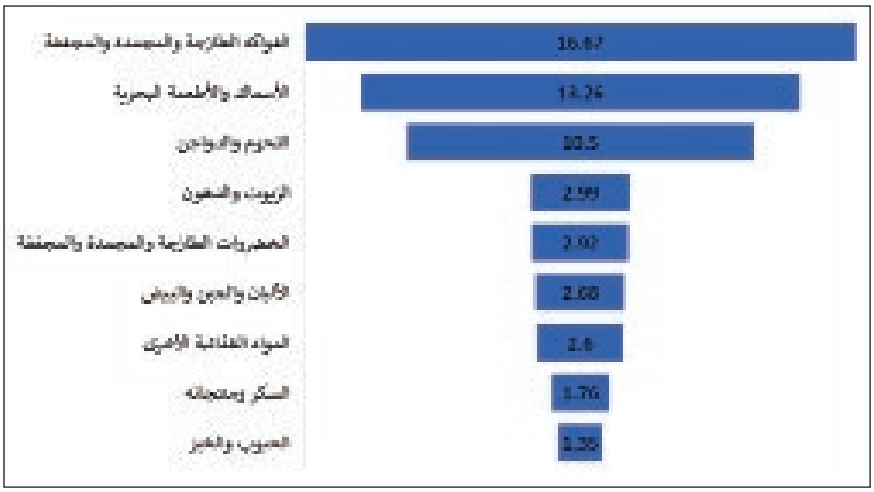

ـ المصدر: بالاعتماد على بيانات (الإدارة المركزية للإحصاء، ٢٠٢٢م)

كما سجل الرقم القياسي لمجموعة المشروبات ارتفاعًا بلغ نحو ١١١,٦ بزيادة نحو ١١,٦ نقطة مئوية مقارنة بسنة الأساس، وبلغ معدل تغيره السنوي في فبراير ٢٠٢٢م نحو ١,٣٦٪، وكان ذلك مدفوعاً بالزيادة المتحققة في المجموعات السلعية التالية: القهوة والشاي والكاكاو بمعدل تغير سنوي بلغ نحو ٢,٣٨٪، والمياه المعدنية والمشروبات الغازية بنحو ٠,٤٩٪.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

شكل (٧)
التغير السنوي في أسعار مجموعة المشروبات فبراير (٢٠٢٢م)

ـ المصدر: بالاعتماد على بيانات (الإدارة المركزية للإحصاء، ٢٠٢٢م)

أما الرقم القياسي لمجموعة الكساء وملبوسات القدم خلال فبراير ٢٠٢٢م فقد بلغ ١٢١,٨ بزيادة قدرها ٢١,٨ نقطة مئوية مقارنة بسنة الأساس وبمعدل تغير سنوي بلغ نحو ٥,٥٤، وكان ذلك مدفوعًا بارتفاع المجموعات السلعية التالية: الأقمشة بمعدل تغير سنوي بلغ نحو ٥,٤٦، والملابس الجاهزة بنحو ٦,٠٣٪، وملحقات الملابس بنحو ٣,٥٧٪، والتنظيف وخياطة وتصليح الملابس بنحو٠,٧٣٪.

شكل (٨)
التغير السنوي في أسعار مجموعة الكساء وملبوسات القدم (فبراير ٢٠٢٢م)

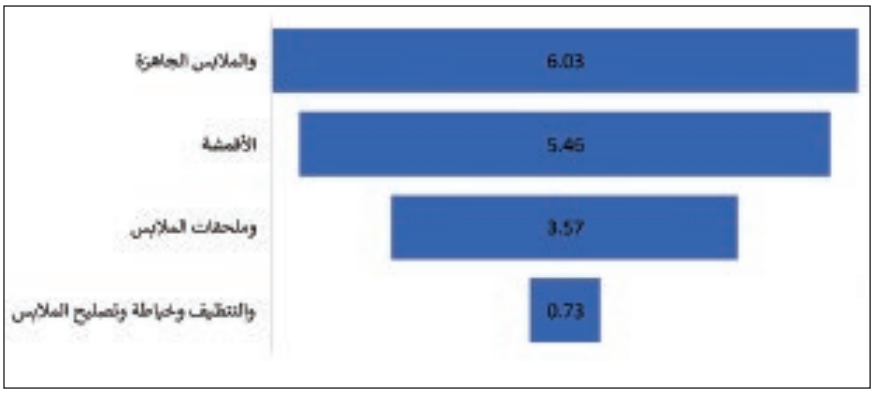

ـ المصدر: بالاعتماد على بيانات (الإدارة المركزية للإحصاء، ٢٠٢٢م)

٢. اتجاهات التضخم في دولة الكويت مقارنة ببقية دول مجلس التعاون الخليجي:

نظرًا لاعتماد أسعار المواد الغذائية في دولة الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي على أسعار المواد الغذائية بالأسواق الدولية وتقلبات أسعار المحروقات نظرًا لتأثيرها على تكاليف الاستيراد، فإن التقلبات في الأسواق العالمية ينتج عنها ارتفاع في الأسعار المحلية بكل دول مجلس التعاون الخليجي بدون استثناء. وقد تأثرت عدد من دول مجلس التعاون الخليجي بالارتفاع في أسعار المنتجات المستوردة، وخاصة مجموعة الأغذية جراء أزمة (كوفيد-١٩). وتعد دولتي السعودية والكويت الدولتان الأكثر مساهمة في التضخم الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي. وتشير البيانات إلى أن منتجات التبغ والأغذية والمشروبات وخدمات الاتصالات مثلت أبرز المجموعات السلعية ارتفاعًا في مستوى الأسعار، حيث بلغت نسبة

الارتفاع نحو ٢,٧٪ و٧٪ و٢,٣٪، على التوالي[٥]. والشكل التالي يوضح تطور معدلات التضخم بدول مجلس التعاون الخليجي.

شكل(٩)
معدلات التضخم بدول مجلس التعاون الخليجي لعامي (٢٠١٦ و٢٠٢٠م)

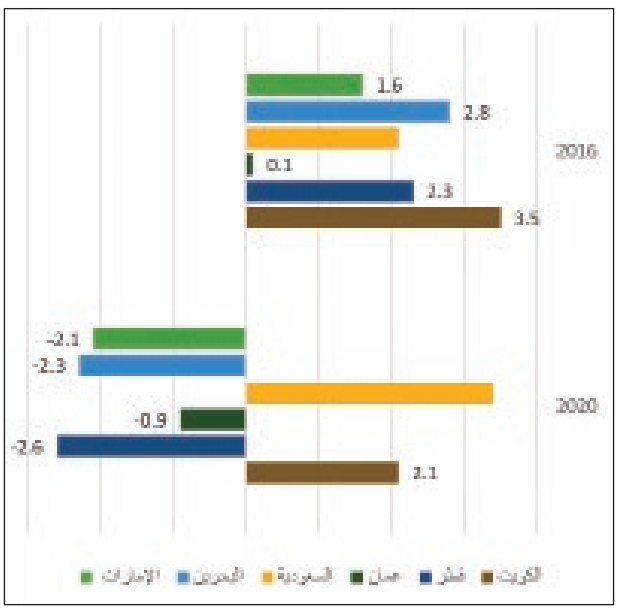

ـ المصدر: (المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٠٢٠م)

وتوضح بيانات السلسلة الزمنية لدولة الإمارات تذبذبًا في معدلات التضخم خلال الفترة من ٢٠١٦-٢٠٢٠م، حيث حققت معدل تضخم موجب بلغ نحو ١,٦٪ خلال عام ٢٠١٦م، بينما خلال عام ٢٠٢٠م انخفض معدل التضخم لنحو -١,٢٪. وقد تمثلت أبرز المجموعات السلعية التي ارتفعت أسعارها في

٥ ـ (المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٠٢٠)

دولة الامارات خلال عام ٢٠٢٠م في مجموعات التبغ بنسبة ٨ , ٥٪، والملابس والأحذية بنسبة ٧ , ٤٪، والأغذية والمشروبات بنسبة ٧ , ٣٪. وبالنسبة للبحرين فتوضح بيانات ٢٠٢٠م انخفاضًا في معدل التضخم بنسبة -٣ , ٢٪، وكانت المجموعات السلعية للتبغ والأغذية والمشروبات والنقل والتعليم هي المجموعات التي سجلت أعلى نسب في ارتفاع الأسعار بنسب ٧ , ١٢٪ و٥ , ٣٪ و٥ , ٢٪ و٢ , ١٪، على التوالي. وفي المملكة العربية السعودية، تشير البيانات إلى تذبذب معدلات التضخم بشكل واضح خلال الفترة، والتي بلغت أقصاها خلال عام ٢٠٠٠م بنحو ٤ , ٣٪، ومثلت المجموعات السلعية للأغذية والمشروبات والتبغ والاتصالات والأثاث والأدوات المنزلية أعلى المجموعات السلعية التي شهدت ارتفاعًا في مستويات الأسعار بنسب ٠ , ٩٪ و١ , ٧٪ و٨ , ٤٪ و٦ , ٤٪، على التوالي. وفي سلطنة عمان فقد حققت معدل تضخم سالب خلال عام ٢٠٢٠م ليمثل أدنى قيمة له خلال الفترة من (٢٠١٦-٢٠٢٠م)، ومثلت مجموعات التبغ والخدمات التعليمية والأغذية والمشروبات أعلي معدلات ارتفاع في مستويات الأسعار بنسبة ٦ , ٣١٪ و٧ , ١٪ و٢ , ١٪، على التوالي. كذلك حققت قطر معدل تضخم سالب خلال عام ٢٠٢٠م بلغ نحو -٦ , ٢، ومثلت منتجات التبغ والمطاعم والفنادق والخدمات الصحية والخدمات التعليمية أعلى ارتفاع في مستويات الأسعار بنسب ٢ , ٥٪ و٣ , ٣٪ و٧ , ١٪ و٧ , ١٪، على التوالي.

ثالثاً ـ أسباب التضخم في دولة الكويت:

هناك عدد من الأسباب التي يمكن الاستناد عليها في تفسير ارتفاع مستويات التضخم في الكويت في السنوات الأخيرة، وتتمثل في:

١ ـ أزمة جائحة (كوفيد-١٩)، وهي أزمة عرض صاحبتها أزمة طلب، وذلك نتيجة التأثير على السلوك الاستهلاكي ساهمت في إحداث مظاهر الركود ومظاهر التضخم بالتزامن. وربما كان تأثير الأزمة كبيراً في البداية نتيجة ارتباك صانعي القرار الاقتصادي في التعامل معها نظرًا لكونها أزمة صحية جديدة لم يوفر صانعي القرار الاستعداد الكافي لها. وكان من نتاجها:

أ) ـ ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج المستوردة من الخارج.

ب) ـ تأثرت أرباح قطاعات إنتاجية عديدة سلبًا، وبعضها حقق خسائر والبعض الآخر قد توقف تمامًا على الرغم من كون التأثير لم يكن متماثلاً، وحدث بدرجات متفاوتة حسب النشاط الإنتاجي، فمثلًا حققت بعض القطاعات مكاسب مثل الأنشطة المرتبطة بالمنتجات الصحية وبعض أنشطة التجارة الإلكترونية.

٢ ـ طبيعة الهيكل الاقتصادي، وهنا يمكن رصد الأسباب التالية:

أ) ـ الاعتماد الكبير على مصدر النفط، ومن ثم التعرض لصدمات النفط وخاصة خلال الفترة منذ صدمة أسعار البترول خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥م، حيث لا تزال الإيرادات النفطية تشكل النسبة الأعلى من إيرادات الدولة، وهو ما ينتج عنه عدم استدامة في المالية العامة نتيجة عدم تأمين مصادر دخل دائمة تتسم بالاستقرار.

ب) ـ النموذج الاقتصادي الذي يتبني مفهوم «دولة الرفاهة» بشكل كبير. وينعكس ذلك بشكل كبير على هيكل الإنفاق الحكومي لدولة الكويت، والذي يتكون أغلبه (ما يزيد عن ٧٠٪) من الإنفاق الجاري الثابت، بما في ذلك الرواتب والإعانات(٦).

ج) ـ ضعف الهيكل الإنتاجي وعدم تنوع المنتجات المحلية، والاعتماد بشكل رئيسي على استيراد السلع من الخارج. وهو ما يساهم في حدوث «التضخم المستورد»، الذي يحدث نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للسلع، بحيث يتم تصدير ذلك الشكل من أشكال التضخم إلى الدولة عند استيراد حاجاتها من السلع المختلفة.

د) ـ زيادة قنوات الإنفاق الاستهلاكي الناتجة عن ارتفاع مستويات الدخول لدى العاملين في عدد من المؤسسات الحكومية. وهو ما يزيد من الطلب الكلي متزامنًا مع عدم مرونة الجهاز الإنتاجي بالكويت.

٣ ـ عدم استدامة المالية العامة وتزايد عجز الموازنة الحكومية المستمر، وهنا يمكن رصد الأسباب التالية:

أ) ـ تزايد الإنفاق العام وخاصة نتيجة كبر حجم القطاع العام وتزايد المصاريف الناتجة عن صرف الرواتب.

ب) ـ زيادة الإنفاق الحكومي الجاري مقابل الإنفاق الحكومي الرأسمالي ذو العائد طويل المدى.

ج) ـ تراجع الإيرادات، وهو ما نتج عنه السحب المتزايد من الاحتياطي العام في ظل عدم وجود قانون للدين العام.

د) ـ تضخم تكاليف منظومة الدعم الحكومي.

6 - (Fitch, 2022)

رابعاً- الجهود الدولية للسيطرة على الاتجاهات التضخمية:

أصبح التضخم ظاهرة عالمية أصابت كافة اقتصادات العالم المتقدم والنامي، واشتدت حدته جراء الأزمات العالمية المتعاقبة، وكان آخرها أزمة جائحة (كوفيد-١٩)، وأزمة الحرب الأوكرانية للدرجة التي فاقت اتجاهاته توقعات صناع القرار والخبراء الاقتصاديين حول العالم ولم نشهد القفزات في معدلاته منذ أكثر من ٢٠ عاماً، فقد تجاوزت معدلاته لمدة ١٢ شهرًا حتى ديسمبر ٢٠٢١م، ٥٪ في ١٥ اقتصادًا من أصل ٣٤ اقتصادًا يتم تصنيفهم من قبل صندوق النقد الدولي على أنهم اقتصادات متقدمة، كما أن نحو ٧١٪ (بواقع ٧٨ من أصل ١٠٩) من اقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية تجاوزت معدلات التضخم السنوي فيها حاجز الـ ٥٪[٧]. فقد تفاجأ العديد من صناع القرار، في معظم الاقتصادات المتقدمة والعديد من الأسواق الناشئة، بالزيادات المتتالية في مستويات التضخم سواء العام، الذي يشمل جميع أسعار جميع السلع والخدمات، أو التضخم الأساسي، الذي يستثنى منه الغذاء والطاقة.

وانطلاقًا من ذلك، بدأ صناع القرار في مناقشة المحركات الرئيسة لارتفاع مستويات التضخم الحالية، وخاصة في ظل تميز الموجة التضخمية الحالية بكونها موجة فريدة من نوعها لم يشهدها العالم من قبل، فالموجات التضخمية العالمية السابقة كانت أحادية المصدر في أغلبها، أما الموجة التضخمية العالمية الحالية فهي تعددية المصادر نظرًا لتغذيتها من عدة جوانب: تمثلت في الركود الاقتصادي لما قبل ٢٠١٩م، ثم أزمة جائحة كوفيد-١٩، وتلتها الحرب

7 - (Reinhart , Luckner, 2022)

الروسية الأوكرانية. ويمكن إرجاع محركات الزيادات الحالية في مستويات التضخم إلى الأسباب التالية (Agarwal & Kimball, 2022): [٨].

١ ـ اضطرابات سلاسل التوريد المختلفة، والتي نتج عنها نقص الإمدادات على المدى القصير خلال المرحلة الأولية من انتشار كوفيد-١٩، وهو ما ولّد ضغوطًا على أسعار المواد الخام والسلع المصنعة الوسيطة ونقل البضائع نتيجة زيادة المدة التي تستغرقها عملية شحن البضائع إلى الأسواق المختلفة.

٢ ـ الزيادة في الطلب الإجمالي، وخاصة على السلع المعمرة، نتيجة برامج المحفزات السخية المختلفة التي انتهجتها العديد من الدول، وخاصة تزامنًا مع مرحلة تخفيف قيود الإغلاق. وقد حذرت العديد من الدوائر الاقتصادية إلى أن الحافز المالي الكبير تزامنًا مع سياسة نقدية أقل تقييدًا من شأنها أن تتسبب في موجة مرتفعة ومستمرة من التضخم.

٣ ـ التحول في هيكل الطلب الإجمالي نحو الطلب على السلع والابتعاد عن الخدمات، وهو ما نتج عنه ارتفاع مستويات التضخم بشكل كبير على السلع، خاصة المعمرة منها، بينما حققت مستويات التضخم على الخدمات مستويات معتدلة.

٤ ـ صدمة إمدادات الطاقة والغذاء بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، والتي سوف ينتج عنها ارتفاع حتمي في مستويات التضخم على مستوى العالم نظرًا لكون روسيا وأوكرانيا مصدرين استراتيجيين للسلع الأساسية، علاوة على العقوبات الاقتصادية التي تم فرضها على الاقتصاد الروسي

8 - Agarwal & Kimball, 2022

من شأنها ان تفاقم من أزمة ارتفاع الأسعار عالميًّا. وأظهرت المؤشرات الأولية الناتجة عن الحرب قفزات في أسعار النفط والغاز الطبيعي وأسعار المواد الغذائية، وخاصة القمح نظرًا لكون روسيا وأوكرانيا مصدرين أساسيين للقمح العالمي.

شكل (١٠)
تطور أسعار البترول (الخام) عالميا
في الفترة من (٣ يناير ٢٠٢٢ وحتى ١١ ابريل ٢٠٢٢م)

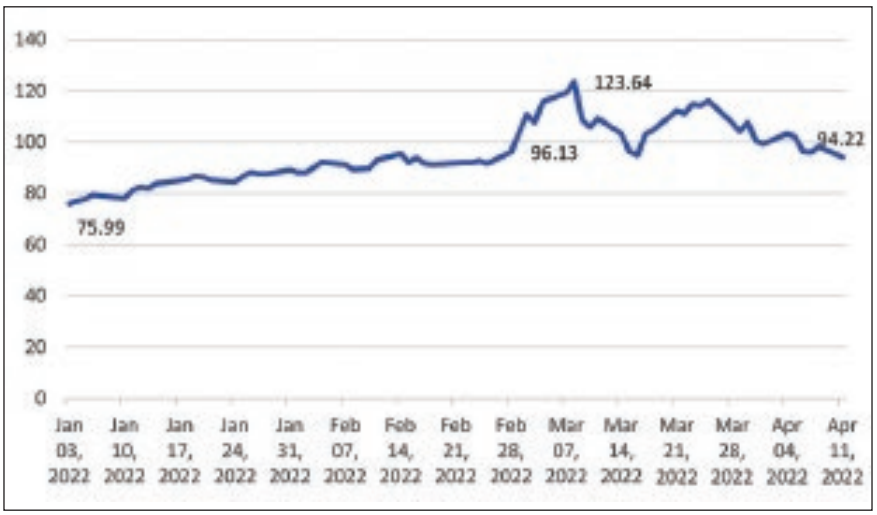

ـ المصدر: بالاعتماد على(U.S. Energy Information Adminstration (EIA), 2022)

وفي ضوء ذلك يبرز السؤال الملح حول إمكانية كبح جماح التضخم وخاصة في ظل انخفاض معدلات النمو للعديد من اقتصادات العالم جراء الأزمات العالمية أو بمعنى آخر هل يمكن أن نكافح التضخم بدون مقايضة التعافي الاقتصادي من جراء الأزمات الاقتصادية، أو بشكل آخر

هل نتجت الضغوط التضخمية عن فرط النشاط الاقتصادي في أعقاب برامج التحفيز لموجهة تداعيات الأزمات الخارجية.

وللإجابة عن هذا السؤال يمكن الاسترشاد بعدد من الممارسات الدولية في هذا الصدد. وتوضح الاتجاهات العالمية للبنوك المركزية خلال أواخر سبعينات القرن الماضي، أنها كانت أكثر تسامحًا تجاه الضغوط التضخمية، إلا أن الحال قد تبدل في منتصف ثمانينات القرن الماضي، حيث قامت العديد من الدول إجراء إصلاحات مؤسسية بتمكين البنوك المركزية من تحقيق استقلال فعلي، مكنها من تحقيق انخفاض في مستويات التضخم في العديد من الدول حول العالم. وكان أبرز الدول تحقيقاً لمستويات مستقرة من التضخم هي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، باستثناء تركيا، والتي كانت تستهدف بنوكها المركزية تحقيق مستويات تضخم أقل من ٢٪.

ولكبح جماح التضخم من قبل البنوك المركزية في تلك الدول، فقد تلجأ إلى رفع مستويات الفائدة. وفي هذا الصدد يمكن الاسترشاد بقاعدة تايلور القياسية[٩]، والتي توضح أنه يمكن للبنوك المركزية أن تفرض أسعار فائدة عالية تصل إلى ٧٪ في العديد من الدول لخفض مستويات التضخم. ولكن ينبغي التأكيد على أنه ينبغي إضافة إلى رفع مستويات الفائدة، انتهاج سياسة مالية انكماشية موازية، وإلا فقدت سياسة رفع الفائدة جدواها.

وقد اعتمدت العديد من الدول حول العالم على أدوات السياسة النقدية بشكل أساسي لكبح جماح التضخم، وذلك من خلال استخدام أداة أساسية

٩ ـ تعكس قاعدة تيلور وصف لقرارات أسعار الفائدة الصادرة عن لجنة السوق الفيدرالية المفتوحة (FOMC) التابعة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي. وبناء عليها، يجب على البنك المركزي رفع سعر الفائدة عندما يكون تتجاوز معدلات التضخم المعدلات المستهدفة (Bernanke, 2015).

وهي «سعر الفائدة» باعتبارها أحد أهم أدوات البنوك المركزية للسيطرة على الموجات التضخمية الراهنة. ويظهر هذا جليًّا في كلٍّ من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة البريطانية ومصر، بينما تتبنى مجموعة دول الاتحاد الأوربي نهجًا مختلفًا يعتمد بشكل أساسي على التحكم في عمليات شراء الأصول المالية. ففي **الولايات المتحدة الامريكية**، حفزت النتائج السلبية- جراء تداعيات الصدمات الاقتصادية العالمية، وخاصة ما يتعلق بارتفاع تكاليف الطاقة وزيادة الاستهلاك نتيجة الحوافز المالية التي تم تقديمها لمجابهة التأثيرات السلبية للجائحة- مستويات التضخم إلى الارتفاع إلى معدلات بلغت نحو ٢,٦٪، وهو مستوى لم تشهده الولايات المتحدة منذ أكثر من ٣٠ عامًا. والاتجاه السائد الآن هو اتجاه البنك الاحتياطي الفيدرالي إلى رفع أسعار الفائدة باعتبارها أحد اهم الأدوات التي يمتلكها الفيدرالي للسيطرة على التضخم، حتى لو كانت التكلفة انخفاض معدلات النمو بالاقتصاد الأمريكي. وفي **المملكة المتحدة**، فمن المتوقع أن يتجه بنك إنجلترا إلى رفع أسعار الفائدة مع ارتفاع مستويات التضخم بها إلى نحو ٢,٤٪ خلال الفترة الأخيرة، وخاصة في ظل شدة معاناة الاقتصاد البريطاني بأزمة سلاسل التوريد وارتفاع أسعار الطاقة. أما في **الاتحاد الأوربي**، ومع بلوغ معدلات التضخم قرابة ١,٤٪ في منطقة اليورو، وهو أعلى مستوى منذ ١٣ عامًا، يتجه البنك المركزي الأوربي إلى خفض نمو برنامج شراء الأصول المالية أو ما يعرف باسم «سياسة التيسير/ التسهيل الكمي»[١٠] ضمن وسائل مكافحة التضخم قبل البدء في رفع أسعار الفائدة، حيث إنه يعتبرها

١٠ ـ تعمل سياسة التيسير او التسهيل الكمي Quantitative easing في الاجل القصير من خلال شراء الأوراق المالية، مثل الأسهم والسندات وأذون الخزانة، وهي بذلك تساهم في ضخ السيولة، ومن ثم ارتفاع معدلات التضخم بالاقتصاد، وعادة ما يتبناها البنك المركزي الأوربي لتحفيز الاقتصاد وتشجيع الشركات والمستهلكين على الاقتراض ومن ثم زيادة الإنفاق. وتتمثل السياسة المعاكسة لها وهو التضييق الكمي وذلك من خلال بيع الأوراق المالية، مثل الأسهم والسندات وأذون الخزانة، من الحكومة أو البنوك التجارية وذلك للتحكم في السيولة وخفض معدلات التضخم.

أحد الوسائل التي قد تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي بدول الاتحاد[11]. وفي مصر، فقد اتخذ البنك المركزي المصري عددًا من الخطوات مثل رفع سعر الفائدة لامتصاص السيولة المحلية وتقييد الاستيراد لعدد من السلع الكمالية بهدف السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة.

خامساً- السياسات المقترحة للسيطرة على الاتجاهات التضخمية في دولة الكويت

ليس ارتفاع مستويات التضخم بدولة الكويت بظاهرة جديدة، فقد شهدت الدولة موجات تضخمية عدة خلال العقدين الماضيين. وقد سلطت أزمة كوفيد-١٩ -وما تبعها من قيود للإغلاق نتج عنها انخفاض في أسعار النفط- الضوء على الضعف الهيكلي لدولة الكويت، والناتج عن الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية، وزاد من تفاقم الأزمة حالة عدم اليقين المتعلقة بالوباء وموعد التعافي منه وخاصة ما يتعلق بتعافي سلاسل التوريد وشبكات الإنتاج. وحتى قبل تفشي وباء (كورونا)، فقد أدى انخفاض أسعار النفط منذ عام ٢٠١٤م إلى حدوث اختلالات في قطاع المالية العامة والتجارة الخارجية، نتج عنها احتياجات تمويلية كبيرة أثرت على الاحتياطيات والأصول السيادية للدولة. فأزمة الصدمات المزدوجة التي تعرضت لها الكويت خلال السنوات الأخيرة أضرت بشكل كبير على اقتصادها وخاصة ما يتعلق باستمرار العجز المالي، خاصة في ظل عدم وجود قانون للدين العام. كما صاحبت الأزمة انخفاضًا في الطلب المحلي والتي عانت منها قطاعات عديدة، وكان من المتوقع انخفاض المستويات العامة للأسعار، إلا أن الارتفاع في المستويات العامة للأسعار جاء مدفوعًا

11 - (The Guardian, 2022)

بارتفاع أسعار المنتجات المستوردة وسياسة الدعم الحكومية السخية، وخاصة للأجور وبرامج التحفيز الاستهلاكي التي قدمتها الحكومة إلى المواطنين لمواجهة تداعيات أزمة (كوفيد-١٩).

وتتمثل الحلول الموجهة لكبح التضخم في إجراء التحليل الدقيق لمصادر الضغوط السعرية، والتي تنتج بشكل أساسي نتيجة عدم الاتساق المستمر بين جانبي العرض والطلب. فانتعاش الطلب جاء مدعومًا بالتدابير المالية والنقدية الاستثنائية التي تم تقديمها لمواجهة تداعيات أزمة (كوفيد-١٩)، مثل: الحوافز المالية المقدمة وتيسير منح الائتمان المحلي؛ بينما تقلص العرض جاء نتيجة ضعف سلاسل الإمدادات وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي بالكويت.

وتتمثل اهم الحلول قصيرة الأجل في تبني سياسة تعتمد على تبني مزيج من سياسة رفع مستويات الفائدة وتبني سياسة مالية انكماشية لتعزيز قدرة سياسة رفع الفائدة على كبح جماح التضخم. ويقصد بالسياسة المالية الانكماشية خفض معدلات الإنفاق الحكومي بشكل عام، كما ينبغي وضع سياسة نوعية حكيمة في ضبط الإنفاق الحكومي، وذلك بتوجيه الإنفاق العام الى القطاعات الاقتصادية المنتجة واعتماد ضريبة تصاعدية أكثر كفاءة وفاعلية تساهم في خفض مستويات الطلب الكلي وإعادة توجيهها نحو الأنشطة الإنتاجية.

وينبغي بالتزامن مع الإجراءات السابقة، اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لمراقبة الأسعار وذلك من خلال وضع ضوابط عادلة لهوامش الربح للتجار ووضع ضوابط لمعدلات إيجارات الوحدات السكنية. وفي هذا الصدد

ينبغي التأكيد على أهمية عدم وضع حدود سعرية باعتبارها ممارسة ضارة لتنافسية الأسواق، ولكن فرض ضوابط عادلة لهوامش الأرباح ليس لها تأثير على مستوى تنافسية الأسواق السائدة.

إضافة إلى ما سبق، ينبغي ضبط التمويل الاستهلاكي المعزز للاتجاهات التضخمية بواسطة بنك الكويت المركزي.

بينما تتمثل الحلول طويلة المدى في تبني إصلاحات هيكلية شاملة تعتمد على تبني خطط للتنويع الاقتصادي، وتشجيع النمو الاقتصادي غير النفطي.

ففي ظل غياب إصلاحات هيكلية حقيقية، فمن المتوقع أن يستمر الارتفاع في الأسعار كلما تعرضت الكويت لصدمات خارجية شبيهة. وتتمثل أهم تلك الحلول في معالجة الاختلال الناتج عن تأثر الأسعار المحلية للمواد الغذائية بالأسعار العالمية لها بالأسواق الدولية، وذلك من خلال دعم الجهود لتوفير بدائل محلية بالاستثمار في الأنشطة الزراعية والإنتاج الحيواني. وهو الأمر الذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بخطط الأمن الغذائي المدعومة من قبل قادة دول مجلس التعاون الخليجي.

ويساهم ذلك بشكل أساسي في تقليل التضخم المستورد النابع من قناتين أساسيتين: قناة مباشرة تتمثل في ارتفاع الأسعار العالمية للسلع، والثانية قناة غير مباشرة تتمثل في ارتفاع أسعار مداخيل الإنتاج.

قائمة المراجع العربية والأجنبية

أولاً ـ المراجع العربية:

ـ الإدارة المركزية للإحصاءفي دولة الكويت، نشرة الأرقام القياسية لأسعار المستهلك (فبراير ٢٠٢٢م).

ـ المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الملخص الإحصائي حول معدلات التضخم لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ٢٠٢٠م:

Retrieved from https://gccstat.org/images/gccstat/docman/publications/Inflation_rates_1.pdf

ثانياً ـ المراجع الأجنبية:

- Agarwal, R., & Kimball, M. (2022, March). WILL INFLATION REMAIN HIGH? Retrieved 4 15, 2022, from IMF: https://www.imf.org/en/Publications/fandd/issues/2022/03/Future-of-inflation-partI-Agarwal-kimball
- Bernanke, B. (2015, April 28). The Taylor Rule: a Benchmark for Monetary Policy? Retrieved 4 5, 2022, from https://www.brookings.edu/blog/ben-bernanke/2015/04/28/the-taylor-rule-a-benchmark-for-monetary-policy/
- FAO. (2020). FAO Food Price Index. Retrieved 4 1, 2022, from https://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/en/
- Fitch. (2022, Jan 27). FitchRating. Retrieved from Fitch Downgrades Kuwait to 'AA-'; Outlook Stable: https://www.fitchratings.com/research/sovereigns/fitch-downgrades-kuwait-to-aa-outlook-stable-27-01-2022#:~:text=Fitch%20Ratings%20%2D%20Hong%20Kong%20%2D%2027,%2D'%2C%20from%20'AA'.
- IMF. (2021, October 27). الكويت: بيان خبراء الصندوق في ختام بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام 2021. Retrieved 4 2, 2022, from https://www.imf.org/ar/News/Articles/2021/10/20/mcs102021-kuwait-staff-concluding-statement-of-the-2021-article-iv-mission
- Reinhart, C., & Luckner, C. G. (2022, February 14). The Return of Global Inflation. Retrieved 3 30, 2022, from The

World Bank Blogs: https://blogs.worldbank.org/voices/return-global-inflation

- The Guardian. (2022). How world's major economies are dealing with spectre of inflation. Retrieved 4 2, 2022, from https://www.theguardian.com/business/2021/nov/26/how-worlds-major-economies-are-dealing-with-spectre-of-inflation

- The World Bank. (2021, 4 10). GCC Economic Update — April 2021. Retrieved 2022, from https://www.worldbank.org/en/country/gcc/publication/economic-update-april-2021

- U.S. Energy Information Adminstration (EIA). (2022). Petroleum & Other Liquids. Retrieved 4 12, 2022, from https://www.eia.gov/dnav/pet/pet_pri_spt_s1_d.htm

قواعد النشر في سلسلة التقرير الاستراتيجي يصدر حولي

١ ـ أن يكون موضوع التقرير الاستراتيجي معنياً بالقضايا الاستراتيجية التي تهم دولة الكويت في المقام الأول، ودول منطقة الخليج والجزيرة العربية بشكل عام.

٢ ـ لا يقل عدد كلمات التقرير عن (**٣٧٥٠** كلمة).

٣ ـ أن توضع الهوامش والمصادر العلمية والمراجع وفق المعايير البحثية المعتمدة.

٤ ـ يمنح الباحث (١٠) نسخ من الإصدار.

٥ ـ يمنح الباحث مكافأة مالية مقدارها (١٥٠ دينار كويتي).

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

الاتجاهات التضخمية في دولة الكويت ومجلس التعاون الخليجي مابعد «كورونا»